يجب التطوع بالصدقة ومحله اذا لم يغلب على ظنه وقوع
من جهة اخرى ظاهرة ولم يحصل بذلك تاخير عن اداء
الواجب فورا بخلاف البلية او غيرها ومحل ما ذكر في نفسه مالم
يصبر على الاضاقة ومن ثم قالوا يحرم ايثار عطشان
عطشانا اخر بالماء ان صبر جان ومن ثم قالوا يجوز
للمضطر ان يؤثر على نفسه مضطرا اخر مسلما ويستحب التصدق
بما اي بجميع ما فضل عن حاجته وحاجه ممونه وليلته
اذا لم يشق عليه ولا عليهم الصبر على الاصح والا
كل وعلى هذا النفصيل حملت الاخبار المختلفة الظاهرة
كخير الصدقه ما كان عن ظهر غنى وخير تصدق
البكر بجميع ماله والتصدق ببعض الفاضل عن حاجته
مندوب مطلقا وحث حرمه الصدقه بشئ لم يملكه الاخذ
ويكره للانسان ان يأخذ صدقته او نحوها من ركوه او كما
ممن اخذ منه شيا على سبيل الصدقة سواء اخذ من
المتصدق عليه بيع او غيره لان العايد في صدقته كا
الكلب يعود في قيه كما في الحديث وخرج بقوله يأخذ المشتري
بالاخيار مالو ورثها فلا يكره له التصرف فيها وبقوله
ممن أخذ اخذ منه مالو اخذها من غير فانه لا يكره ولو
بيعت لفقير شيا لم يزل ملكه عنه فان لم يوجد اولم
يقبل سن التصدق به على غيره ولا يعود فيه ويحرم الو
السوال على الغني بمال او حرفة وكذا اظهار العفة
وان لم يسال وعليه حملوا خبر الذي مات من اهل الصفة

وترك دينارا ان فقال صلى الله عليه وسلم كيتان
من نار ويكره له التعرض لها بدون اظهار فاقه
اما اخذها بلا تعرض فخلاف السنه والمن بالصدقه
حرام يحبطها اي يمنع ثوابها للاية ويتاكد بما لخبر
اي الصدقة افضل قال الها ومحله فيما يظهر ان كان
الاحتياج اليه اكثر من الطعام والا فهو افضل واشبعه
وهي الشاة اللبون ونحوها بان يعطيها المحتاج لشرب لبنها ما دامت
لبونا ثم يردها اليه لما في ذلك من مزيد البر والاحسان كتاب
الصيام وهو لغة الامساك وشرعا امساك عن المفطر على وجه مخصوص
وفرض في شعبان في السنه الثانيه من الهجره بجب صوم رمضان
باستكمال شعبان ثلثين يوما وان كانت السما مغيمه بالغيم
او برايه عدل واحد الهلال اذا شهد بها عند القاضي بلفظ الشهاده
ولو بنحو اشهد اني رايت الهلال فلا يكفي ان يقول غدا من رمضان
ولا يشترط تقدم دعوا بان يكون عدل شهادة فلا يكفي عبد وامراة
لكن لا يشترط فيه العداله الباطنه وهي التي يرجع فيها الى قول المزكين
بل يكفي كونه مستورا ودليل الاكتفا بواحد ما صح عن ابن عمر رضي
الله عنهما اخبرت النبي صلى الله عليه وسلم اني رايت الهلال فصام
وامر الناس بصيامه والمضي في ثبوته بواحد دون غيره من الشهور
الاحتياط للصوم ومن ثم لم يكتف بالواحد الا بالنسبه للصوم
وتوابعه كالتراويح والاعتكاف والعيد المحلقين به خلاف
غير الصوم وتوابعه فلا يحل الدين المؤجل به ولا يقع ما علق به من نحو طلاق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)